حديث المالية

الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية

النشرة الداخلية لوزارة المالية اللبنانية

تصدر عن المعهد المالي – العدد ٢١، تموز ٢٠٠٥



المعهد المالي يوقع اتفاق تعاون مع مركز الدراسات المصرفية (ص٧)

الافتتاحية

شهدت وتشهد الساحة السياسية اللبنانية عامةً والمالية العامة خاصة مرحلة دقيقة جداً وعلى حد كبير من الصعوبة. وإنني إذ كلِفت مسؤولية قيادة وزارتي المالية والاقتصاد والتجارة في هذا الجو العام، ولو لفترة محدودة، سعيت إلى العمل مع المعنيين على تنشيط الحركة الاقتصادية في البلاد وضخ دينامية جديدة للمالية العامة عبر الحث على استعادة الثقة وتوضيح رؤية التوازن المالي.

والآن ومع استقالة مجلس الوزراء بموجب انتهاء المدة الدستورية لمجلس النواب كان لا بد أن أتوجه إلى قراء حديث المالية لإطلاعهم على ما تم تحقيقه في الفترة الزمنية التي توليت فيها حقيبة وزارة المالية والتي امتدت على ٦٠ يوماً (٨٠٠ ساعة عمل). ومن ضمن هذا الاتجاه إطلاق عدة مبادرات ومتابعة مشاريع أهمها ما يلي:

دائرة كبار المكلفين

افتتحنا مؤخراً دائرة كبار المكلفين في مديرية المالية العامة والتي تهدف إلى تسهيل المعاملات الإدارية للمكلف عبر تجنيبه عبء التعامل مع إدارات عدة، بحيث تؤمن هذه الدائرة إدارة كل أنواع الضرائب المتعلقة بكبار المكلفين. وتأتي هذه الخطوة في إطار توجه عام لإعادة تنظيم وزارة المالية وفقاً للمهام المنوطة بها وليس بحسب أنواع الضرائب كما كانت الحال عليه حتى الآن، وذلك بهدف تأمين خدمات أفضل للمكلفين تتسم بالسرعة والفعالية وتتلاءم مع خصوصيات كل فئة من فئات المكلفين.

في هذا العدد

الافتتاحية

التدريب

– ملخّص عن نشاطات التدريب في المعهد المالي
• أربع دورات تدريبية حول "الخضوع والتكليف بين اشتراكات الضمان الاجتماعي وضريبة الدخل على الرواتب والأجور" – ص٢
• ١٤ آذار ٢٠٠٥. خطوة نوعية لجهاز مراقبة التحقق في مديرية الواردات – ص١
• مراقب التحقق: ما هي مهامه؟ – ص٢
– المؤسسات العامة في رحاب وزارة المالية: حوار وتبادل خبرات في الموازنة والمحاسبة والضرائب والقوانين – ص٢
– مواضيع الساعة في تدريب إدارة الجمارك – ص٣
– حماية أنظمة المعلومات في وزارة المالية – ص٣

شركاء في التدريب

– التعاون مع وزارة المالية الفرنسية
• تعاون مثمر بين المعهد المالي ومديرية المحاسبة العامة الفرنسية – ص٤
• التوجهات الحديثة في مجال التدريب المستمر في الإدارة العامة الفرنسية –ص٤
– إعداد وتنفيذ موازنة الدولة في المدرسة الوطنية للإدارة في فرنسا – ص٥
– التعاون مع الاتحاد الأوروبي – ص٥
– لبنان ٢٠١٠: هل يتحقق حلم باتريك رونو؟ – ص٥
– التعاون مع نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان –ص٧
– المعهد المالي يوقع اتفاق تعاون مع مركز الدراسات المصرفية –ص٧

أخبار الوزارة

– إحداث دائرة كبار المكلفين ضمن مديرية الواردات... – ص٩
– إدارة الجمارك كرمت المتقاعدين لديها... – ص١٠
– الضريبة على القيمة المضافة ... بعد مرور ثلاث سنوات على تطبيقها – ص١٠

مشاريع جديدة

– النوعية والتواصل مع المواطن بدءً من مديرية الواردات – ص١١
الملف: مشروع تحسين الأداء في مديرية الواردات – ص١١
أخبار سريعة – ص١٣
حديثكم حديثنا – ص١٤
حياة الوزارة – ص١٦
المكتبة المالية – ص١٧

ملخّص عن نشاطات التدريب في المعهد المالي



شـهـد الـعـام ٢٠٠٤ **نقلة نوعية وميزة** في أداء المعهد المالي سـاهـمت في تحسين نوعية وكمية الخدمات التي يقدمها والنشاطات التي يقوم بها، وفي تـعـزيـز مـوقـع وزارة المالـيـة والمعـهـد عـلـى المستويين المحلي والإقليمي. وقد سجّل العام ٢٠٠٤ **أرقاماً قياسية في التدريب** حيث بـلـغ إجـمـالي عـدد المشاركين في الدورات والبرامج المحلية والإقليمية والدولية ٢٩٧٧ مـتـدربـاً مـقـابـل ٢٠٨٨ مـتـدربـاً في الـعـام ٢٠٠٣. وفي موازاة زيادة أعداد المتدرّبين، تميّز التدريب الداخلي لهذا العام **بمستوى عالٍ من الجودة** في محتوى البرامج والتقنيات والمواد التدريبية. وقد ردّ فريق التدريب على مختـلـف الاحـتـيـاجـات الـواردة إلى المعـهـد وطوّر نحو ٢٠ برنامجاً جديداً في المواضيع الـقـانـونـيـة والمحاسـبـيـة والإدارية والجمركية. كما استقبل المعهد المالي ١٠٨ **موظفاً جديداً** في مديرية المالية العامة و٤٨ رسّاماً ومسّـاحـاً في مـديـريـة الشـؤون الـعـقـاريـة والمساحة.

وانسـجـامـاً مـع تـوجـهـات الـعـام الـسـابـق، تابع فريق التدريب العمل على تنظيم البرامـج الـتـدريـبـيـة ردّاً عـلـى الاحـتـيـاجـات الواردة إلى المعهد من مختلف مديريات ووحدات وزارة المالية. ولعل أهم الدورات التي نظمها المعهد هي الآتية:

أربع دورات تدريبية حول "الخضوع والتكليف بين اشتراكات الضمان الاجتماعي وضريبة الدخل على الرواتب والأجور"

كـثـيـراً ما تثار أوجه التشابه بين اقتطاع اشتراكات الضمان الاجتماعي من رواتب وأجـور المضـمـونين وبين اقـتـطـاع ضـريـبـة الـدخـل مـن تـلـك الـرواتب والأجـور. وقـد فرضت الفقرة الأخيرة من المادة ٥٢ من قانون ضريبة الدخل (المضافة بموجب القانون رقم ٨٠/٢٧ تاريخ ١٩٨٠/٧/١٩) التطابق بين التصريح المقدّم إلى الضمان الاجتماعي والتصريح المقدم إلى دوائر ضريبة الدخل. ونظراً لأهمية الموضوع ودقّته، طوّر المعهد المالي بالتعاون مع الخبير في شؤون الضمان، الأستاذ رفيق سلامة، برنامجاً تدريبياً يهدف إلى إبراز نقاط التقارب ونقاط التمايز بين كل من اشتراكات الضمان والضريبة على الرواتب والأجور وإلى تحديد الطبيعة الـقـانـونـيـة لـلاشـتـراكـات وتحـديـد الأشـخـاص الخاضـعـة أجـورهـم لاشـتـراكـات الـضـمـان والأشخاص الخاضعة أجورهم لضريبة الرواتب، فضلاً عن كيفية التمييز بين الكسب الخاضـع لـلاشـتـراكـات والـدخـل الخاضـع لـلـضـريـبـة عـلـى الـرواتب وإلى شرح حساب الاشتراكات وتنظيم الجداول والتسديد ومواضيع عدة أخرى. وقد لاقت هذه الدورة إقبالاً كبيراً، فعمد المعهد المالي إلى تكرارها ٤ مرات بين كانون الأول ٢٠٠٤ وأيار ٢٠٠٥ وقد ناهز عدد المشاركين الإجمالي المائة مشارك من مراقبين رئيسيين ومراقبين في مديرية الواردات ومجموعة من الموظفين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. ■

١٤ آذار ٢٠٠٥، خطوة نوعية لجهاز مراقبة التحقق في مديرية الواردات

في ١٤ آذار ٢٠٠٥، وبالتعاون الوثيق مع مدير الواردات، أطلق المعهد المالي برنامجاً تدريبياً مكثفاً لجهاز مراقبي التحقق في هذه المديرية. هذا البرنامج، الذي تمّ تصميمه بناءً على طلب مراقبي التحقق وعلى احتياجاتهم الفعلية، يهدف إلى تشكيل نواة قياديّة قادرة على تقديم الدعم اللازم لمدير الواردات في متابعة عمل الدوائر والقيام بالدراسات الاقتصادية والضريبية اللازمة والمساهمة في تحسين الملفات الضريبية وفي وضع الأسس اللازمة لتوحيد التطبيق.

يشتمل هذا البرنامج على مجموعة من الدورات التدريبية وورش العمل في مواضيع الضرائب والرسوم والقوانين والإدارة والمصارف والتأمين والمعلوماتية وأخلاقية الوظيفة ومواضيع عدة أخرى، وهو يمثّل نقلة نوعية في مجال التدريب إذ أنه يركّز على الأوجه المتكاملة لوظيفة محددة وهي وظيفة مراقب التحقق. ويتميّز هذا البرنامج أيضاً بتبادل الخبرات بين مراقبي التحقق الذين أتوا من خلفيات مختلفة ومن خبرات متفاوتة في الشأن الضريبي في وزارة المالية. يستمر البرنامج لمدة ستة أشهر بمعدل حلقتين أو ثلاثة حلقات في الأسبوع. ■



الافتتاحية

صغار المكلفين

ويبقى هدفنا دعم النمو الاقتصادي الحقيقي من خلال دعم صغار المكلفين عبر تسهيل إمكانيات حصولهم على القروض كما وتشجيع هذه الفئة من المكلفين على تأدية الضرائب ليصبح حجمها أكبر في المال العام وكي لا يظل النمو الاقتصادي يرتكز على جزء من المكلفين دون سواه. فتأدية الضريبة جزء من ممارسة المواطنة والضريبة هي مفهوم سيادي للدولة لا يجب أن يقترن بمفهوم القهر والسلطة. من هنا يكمن هدف وزارة المالية للسنوات القادمة في ترسيخ هذا المفهوم لدى المواطن اللبناني وتشجيعه على تأدية الضريبة طوعاً.

مصداقية الدولة ومصداقية وزارة المالية

ويتجلى التحدي للسنوات العشر المقبلة في تأمين مصداقية الدولة بشكل عام ومصداقية وزارة المالية في كيفية إدارة المال العام وطريقة تعامل العاملين فيها مع أمور المواطنين بشكل خاص. ونحن نعمل في هذا الإطار، ومنذ اليوم الأول، على تأمين التوازن بين نفقة عادلة وجباية فاعلة صوناً للمساواة بين المواطنين ومنعاً لهدر المال العام. فلقد لحظنا أن النفقات تعاني من ثلاث مشاكل أساسية: فهنالك نفقات تذهب هدراً، ونفقات تذهب بشكل غير واضح، ونفقات تعتبر أعلى مما يجب أن تكون. لذا يترتب علينا- وبمقابل تفعيل الجباية- العمل على ترشيد الإنفاق ووضع تصور كامل لدفع متأخرات الدولة من استملاكات وضمان اجتماعي ومستشفيات وسلسلة رتب ورواتب، إلخ. فمن هنا جاء طلبنا من الإدارات المعنية لتزويدنا بالأرقام الدقيقة والنهائية للتثبت من تكلفة المتأخرات. كما ويترتب علينا تأمين شفافية أكبر بالنسبة للإنفاق العام. فللمواطن، دافع الضرائب، الحق أن يعلم أين يذهب المال العام.

قانون حماية المستهلك

وإننا إذ ندرك تماشي الإصلاح المالي مع تنشيط الاقتصاد العام، نستكمل توجهنا هذا من خلال عملنا في وزارة الاقتصاد حيث أعلنا البدء بالعمل بقانون حماية المستهلك الجديد، ومن خلال الدعم الذي نأمل تأمينه لتنشيط بورصة بيروت من خلال إنشاء هيئة رقابة عليها، وتقديم الحوافز إلى الشركات لإدراج أسمائها في البورصة لاسيما إلى "الدياسبورا" اللبنانية التي نعوّل كثيراً عليها، و من خلال اعتماد التجارة الإلكترونية.

أخيراً، العمل على توثيق "الطريق إلى ميثاق بيروت" لنهضة لبنان وهي رؤية متكاملة تهدف إلى حوار سياسي باتجاه الإصلاح الذي هو ركيزة النهوض بالاقتصاد اللبناني والسيطرة على نمو الدين العام وخلق فرص العمل خاصة للشباب اللبناني.

ملخص المشاريع التي تم تنفيذها:

- إطلاق وحدة كبار المكلفين
- إعادة إطلاق المجلس الأعلى للمحاسبة
- قرار يلغي الإجحاف بحق الأساتذة الثانويين
- قرار يسمح بحسومات أكثر انسجاماً مع مدخول المتقاعدين
- توقيع الاتفاق بين المعهد المالي وجمعية المصارف لاستمرار التعاون وتطويره
- قرارات داخلية تسهل عمل المكلفين والمراقبين
- إقرار صندوق تقاعد لخبراء المحاسبة
- دفع مستحقات داخلية مع الحفاظ على ضبط العجز
- إطلاق برنامج تجريبي للتصريح الإلكتروني للضريبة
- المساهمة الفاعلة للبرنامج التقني مع صندوق النقد الدولي
- طرح برنامج محاسبي جديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ومع رحيل مجلس الوزراء هذا نأمل متابعة هذا المسار من قبل من سيستلم زمام حقيبتي المالية والاقتصاد من بعدنا، من خلال خطوات تهدف إلى تفعيل الاقتصاد وتنشيط المالية العامة على أساس شمولية التخطيط وحيادية القرار.

وزير المالية
دميانوس قطار

سيرة الوزير دميانوس الذاتية



من مواليد جزين العام ١٩٦٠، متزوج وله أربعة أولاد... نال سنة ١٩٨٦، شهادة في المعلوماتية والإدارة من الجامعة اللبنانية بالتعاون مع الكونسرفتوار الوطني الفرنسي للفنون والمهن CNAM تابع برنامج دكتوراه في التخطيط الاستراتيجي في جامعة الروح القدس، الكسليك (١٩٨٧-١٩٨٩)؛ كما تابع برامج في القيادة والاقتصاد السياسي كان آخرها في جامعة هارفرد في العام ٢٠٠١.

كان عنصراً فاعلاً في المجتمع المدني حيث تطوع بين عامي ١٩٧٨ و١٩٩٠ في مشاريع اجتماعية نذكر منها: تعزيز العلمانية والعمل الاجتماعي (سنتين)، التوعية لمكافحة المخدرات (سنتين)، الصليب الأحمر اللبناني (١٠ سنوات)، إلى جانب توليه نشاطات مع شباب الجامعات في لبنان.

أما حياته المهنية فبدأت مع تدريس الرياضات (١٩٨٠-١٩٨٧)، ليصبح لاحقاً مدير غرف الإسعاف الأولي في الصليب الأحمر اللبناني (١٩٨٧-١٩٨٩). عمل بين عامي ١٩٨٩ و١٩٩٢ كمستشار تنظيمي من ثم تولى بين عامي ١٩٩٢ و٢٠٠٠ منصب مدير عام مجموعة الجيدة في قطر. بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢ كان له دور في إجراء دراسات سياسية اقتصادية تركز على الإصلاح الديمقراطية. تولى بين عامي ٢٠٠٣ ونيسان ٢٠٠٥ منصب مستشار لمجموعات مالية واستثمارية في كل من دبي وباريس، ليتولى في ١٩ نيسان ٢٠٠٥ حقيبة وزارة المالية والاقتصاد والتجارة.

مراقب التحقق: ما هي مهامه؟

وفقاً للمادة ٣٩ من قانون المحاسبة العمومية، يعمل جهاز خاص على مراقبة مختلف عمليات طرح الضرائب والرسوم التي تتولى أمرها مديرية المالية العامة يعرف بجهاز مراقبي التحقق تحدد صلاحياته وكيفية ممارسة أعماله بمرسوم يصدر بناء على اقتراح وزير المالية.

أهداف عمل مراقبة التحقق

مراقبة أجهزة التنفيذ الموكلة تطبيق قوانين الضرائب والرسوم وما يتبعها من مراسيم وقرارات توجيهية، وذلك بهدف رفع مستوى عمليات التحقق الضريبي لجهة الفعالية وثبات التكليف وصحة الأرقام الواردة فيه وعدالته والمساواة بين المكلفين وسرعة التنفيذ وتوحيد أسس التكليف.

نطاق العمل

تشمل صلاحيات مراقبي التحقق كافة أنواع الضرائب والرسوم المباشرة وغير المباشرة والتي تتولى أمرها مديرية المالية العامة على كافة الأراضي اللبنانية.

حدود الرقابة

يقتصر عمل مراقبة التحقق على تقديم تقارير دورية تتضمن ملاحظات المراقبين على سير عمليات التنفيذ وفقاً للأهداف المذكورة أعلاه، علماً أن أعمال التنفيذ تبقى من اختصاص الدوائر المختصة. وتتناول المراقبة مختلف عمليات طرح الضرائب والرسوم وفق برنامج ينفذ بناء على تكليف دائم من مدير الواردات حيث تتوزع المهام على الشكل التالي:

١. الإطلاع في كل حين على برامج عمل الدوائر وكيفية تنظيم العمل الداخلي بين المراقبين وإبداء ملاحظاتهم على مسار العمل عند الاقتضاء.
٢. متابعة مستمرة لأعمال التنسيق بين الدوائر المعنية بضريبة واحدة من أجل توحيد أسس التكليف بينها، وأثناء تطبيقها للقوانين والأنظمة بشكل منسق. وفي هذا المجال تقتصر مهمات مراقبي التحقق على الملاحظات على أي اختلاف في التطبيق بين الدوائر المعنية تحقيقاً لهدف المساواة بين المكلفين.
٣. التدقيق المحلي والكشف الميداني إذا اقتضى الأمر على جميع عمليات طرح الضرائب والرسوم في جميع مراحلها قبل أو بعد إجراء التكليف أو فرض الرسم؛ وإذا تبين لهم من خلال التدقيق حصول تجاوزات سواء كانت ناتجة عن تفسير خاطئ للنصوص القانونية أو عن تحديد غير واقعي لمطرح الضريبة أو الرسم، فعلى المراقبين أن يعلموا مدير الواردات بموجب مطالعة خطية مدى التجاوز أو المخالفة وما يقترحونه من إجراءات أو تعديلات يرون إدخالها على الإيراد أو الربح أو التخمين للمحافظة على حق الخزينة، ولتطبيق صحيح للنصوص القانونية. في هذا الإطار، يسهل جميع رؤوساء وحدات الضرائب التابعة لمديرية المالية العامة مهمة مراقبي التحقق حيث يضعوا بتصرفهم كافة المستندات التي يتطلبها التدقيق.
٤. دراسة وإعداد الرأي لجميع المعاملات التي يبت فيها مدير الواردات بحكم قوانين الضرائب النافذة بما في ذلك:

- دراسة الاعتراضات
- التنزيلات المقترح عرضها على مدير الواردات
- الاستردادات الضريبية.
- دراسة ما يحيله عليهم مدير الواردات من قضايا لدرسها ضمن إطار طبيعة عملهم.

(أعد هذا النص مراقبو التحقق السيدة رولا شهاب، والسيدان ربيع علم الدين، وخليل حرفوش)

المؤسسات العامة في رحاب وزارة المالية: حوار وتبادل خبرات في الموازنة والمحاسبة والضرائب والقوانين

افتتح المعهد المالي في ١١ كانون الثاني ٢٠٠٥ البرنامج التدريبي المكثّف في الإدارة المالية للمسؤولين الماليين والمحاسبين في المؤسسات العامة وسلطات الرقابة وسلطات الوصاية عليها. ويأتي هذا البرنامج تطبيقاً لبنود التعميم الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء رقم ٢٠٠٤/١٦ تاريخ ٢٠٠٤/٩/٦ وهو يهدف إلى تحسين تشغيل المؤسسات العامة الإدارية والاستثمارية وتحديث إدارتها المالية بما يؤمن حسن استعمال مواردها وزيادة إنتاجيتها وترشيد نفقاتها.

امتد هذا البرنامج التدريبي لغاية ٢٨ نيسان ٢٠٠٥ وقد تم توزيع المشاركين على ٦ مجموعات وبلغ عدد المشاركين الإجمالي ١٠٢ موظفاً من ٦٠ مؤسسة عامة وسلطات الوصاية والرقابة. أما عدد ساعات التدريب الإجمالي فبلغ ٧٥ ساعة تدريب بمعدل ٣٣ ساعة للموظف الواحد أو ما يعادل ٧ أيام تدريبية وقد تولّى تنفيذ الحلقات ١١ مدرّباً من وزارة المالية ومن ديوان المحاسبة ومن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. تنوّعت مواضيع التدريب في هذا البرنامج وتميّزت هذه اللقاءات بالنقاش المعمّق وبالسعي إلى توحيد التطبيق في إعداد الموازنة وقطع الحساب وفي حسن إبرام الصفقات العمومية وفي تطبيق الضرائب والرسوم فضلاً عن المحاسبة التجارية. ونظراً إلى الإقبال والاستحسان الذي لاقاه هذا البرنامج من قبل المؤسسات العامة، دعا المعهد المالي إلى دورة جديدة خلال شهري أيار وحزيران ٢٠٠٥، والتدريب حالياً مستمر لحوالي ٥٥ مشاركاً جديداً. ■



مواضيع الساعة في تدريب إدارة الجمارك

نظام القضايا...

أستكمل المعهد المالي الدورات التدريبية المخصصة لإدارة الجمارك خلال النصف الأول من العام ٢٠٠٥ حيث كثفت الجهود لإدخال مواضيع حديثة على دورات التدريب كان أهمها نظام القضايا.

وقد أضيف هذا الموضوع على برنامج تدريب إدارة الجمارك نظراً لشموليته لناحية التعريف بمهام إدارة الجمارك ونطاق عمل موظفيها لاسيما في ما يتعلق بالمخالفة الجمركية ومكافحتها. فهو يعزز معلومات ومهارات الموظفين المتعلقة بالتطبيق السليم للقانون في مجال ردع المخالفين والحؤول دون تجاوزه. وقد حظي هذا الموضوع بدورة تدريبية في شهر آذار تولاها السيد سهيل علي حسن، مدير إقليم بيروت سابقاً حيث استفاد المشاركون من خبرته الواسعة في هذا المجال. ■

برنامج التدريب الجمركي الإقليمي

شهد برنامج التدريب الإقليمي الذي ترعاه منظمة الجمارك العالمية لمنطقة شمال أفريقيا والشرق الأدنى والأوسط، والذي يتم تنفيذه بالتعاون مع المعهد المالي وإدارة الجمارك اللبنانية تطوراً كمياً في العام ٢٠٠٤ حيث شارك ٣٣٣ متدرباً في ١٢ دورة تدريبية منهم ١٥٨ موظفاً جمركياً من جنسيات عربية مختلفة.

أما الأحداث الأخيرة التي طالت لبنان منذ شباط ٢٠٠٥، فقد أثرت سلباً على البرنامج حيث تمّ إلغاء عدد من الدورات التدريبية التي كان من المقرر عقدها في تلك الفترة. غير أن البرنامج استعاد دوراته في الفصل الثاني من العام ٢٠٠٥ فتم تنظيم دورتين: الأولى تناولت موضوع المعايير الدولية للمحاسبة وعقدت في الفترة الممتدة من ١١ إلى ١٥ نيسان وشارك فيها ٢٣ متدرباً من لبنان وبلدان أخرى. أما الثانية فتناولت موضوع حماية الملكية الفكرية وعقدت من ٩ إلى ١٣ أيار وشارك فيها ٣١ متدرباً. ■

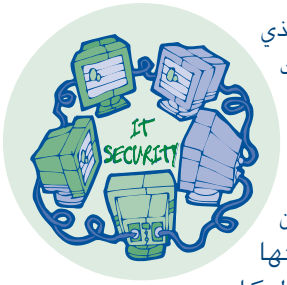
برامج المعلوماتية

بلغ عدد ساعات تدريب المعلوماتية في المعهد في العام ٢٠٠٤ حوالي ٤٥٧٨ ساعة تدريب، إذ نفذ المعهد ٦٣ دورة تدريبية في ١٦ موضوعاً مختلفاً شارك فيها ٥٥٤ متدرباً من مختلف إدارات وزارة المالية. وتحقيقاً للمزيد من الفعالية، نفّذ فريق المعلوماتية بعض الدورات في المناطق كما قام بلقاءات دورية مع بعض الموظفين لتقييم التدريب ولاستنباط احتياجات جديدة.

أما بالنسبة لدورات العام ٢٠٠٥، فيلخص الجدول أهم الدورات التدريبية التي عقدت منذ بداية العام مع عدد المتدربين وكان أبرزها برنامج أمن المعلومات.

موضوع الدورة	عدد الدورات	عدد المتدربين
مدخل الى المعلوماتية	٥	٤٦
إنترنت	٣	٢٥
برنامج قاعدة البيانات (مستوى مبتدئ) – Access	٣	٢٥
كيفية إنشاء البيانات الإحصائية من برنامج – Excel	٢	١٣
برنامج طباعة النصوص (مستوى متوسط) – Word	١	٦
أمن المعلومات – IT Security	٧	٨٥
برنامج العروض التقدمية – Power Point	١	٩

المخاطر في أمن المعلومات وحماية أنظمة المعلومات في وزارة المالية



من الناحية الأكاديمية يعتبر "أمن المعلومات" العلم الذي يبحث في نظريات واستراتيجيات توفير الحماية للمعلومات من المخاطر التي تهددها ومن أنشطة الاعتداء عليها. ومن الناحية التقنية، فهو يشمل الوسائل والأدوات والإجراءات اللازمة لضمان حماية المعلومات من الأخطار الداخلية والخارجية. أما من الناحية القانونية، فيشكل موضوع أمن المعلومات موضع دراسات وتدابير لحماية سريتها وسلامتها ومكافحة أنشطة الاعتداء عليها أو استغلال نظمها في ارتكاب الجريمة المنظمة. وهو هدف تشريعات حماية المعلومات من الأنشطة غير المشروعة وغير القانونية التي تستهدف المعلومات ونظمها (جرائم الكمبيوتر والإنترنت). ومع شيوع الوسائل التقنية لمعالجة وتخزين البيانات وتداولها والتفاعل معها عبر شبكات المعلومات- وتحديداً الإنترنت - احتلت أبحاث ودراسات أمن المعلومات حيزاً هاماً في أبحاث تقنية المعلومات المختلفة، لبل أصبحت هاجس التقنيين في هذا المجال.

أما الهدف الرئيسي من أبحاث أمن المعلومات فيتلخص بتوفير العناصر التالية لأية معلومات:

- السرية أو الموثوقية Confidentiality: أي التأكد من أن المعلومات لا تكشف ولا يطلع عليها سوى الأشخاص المخولين بذلك.

- التكاملية وسلامة المحتوى Integrity: أي التأكد من أن محتوى المعلومات صحيح ولم يتم تعديله أو العبث به في أي مرحلة من مراحل المعالجة أو التبادل.
- استمرارية توفر المعلومات Availability: أي التأكد من استمرار عمل النظام المعلوماتي واستمرار القدرة على التفاعل مع المعلومات أي أن المستخدم لن يمنع من وصوله إليها.

وحفاظاً على المعلومات المتضمنة في البرامج التي تعتمدها وزارة المالية وتأميناً للعناصر المذكورة أعلاه نظم فريق المعلوماتية في المعهد المالي، بالتنسيق مع المركز الآلي، سلسلة من حلقات توعية حول أمن المعلومات تتوجه إلى كافة العاملين في وزارة المالية. أطلق البرنامج الذي يحمل عنوان "حماية أنظمة المعلومات في وزارة المالية: حلقة توعية عن المخاطر في أمن المعلومات" بتاريخ ٧ شباط ٢٠٠٥ وتناول أهمية أمن المعلومات والمخاطر التي تواجه الموظف وتحديد مسؤولياته وتزويده بالإرشادات العملية والاحتياطات والبدائل في مواجهة أي محاولة لسرقة المعلومات لاسيّما كيفية استعمال كلمة السرّ والبريد الإلكتروني والإنترنت وقرصنة البرامج وحقوق النسخ ومواضيع أخرى وتولّى التدريب فيها مدربا المعلوماتية في المعهد المالي، السيدان إياد غنام ورياض أبو ساري.

ولقد لاقت الحلقات رواجاً حيث شارك فيها ٨٥ موظفاً من مختلف المديريات والوحدات التابعة لوزارة المالية. كما تنقّل مدرّبا المعلوماتية في المناطق حيث درّبا ١٤٢ موظفاً من المحتسبيات التابعة لمديرية الخزينة والدين العام.

ومن المتوقّع أن يتابع المعهد حلقات التوعية هذه لتطال كافة موظفي وزارة المالية وذلك تداركاً لأية محاولة خرق المعلومات الخاصة بوزارة المالية أو سرقة البيانات أو استعمال إمكانيات الوزارة لأهداف غير شرعية. ■

المخاطر الأكثر شيوعاً التي تواجه ٨٠ ٪ من موظفي وزارة المالية

- استعمال الإنترنت بطريقة عشوائية: قد يدخل الموظف إلى مواقع تحتوي على فيروسات وينقلها بالتالي إلى كل أجهزة وزارة المالية لأنها متصلة ببعضها البعض عبر شبكة الوزارة مما قد يؤدي إلى تعطيل كافة الأجهزة.
- لناحية إنشاء كلمة سر: تشكل كلمة السر عنصراً أساسياً في حماية أمن المعلومات، ويستهدفها "قراصنة المعلوماتية" للدخول إلى أجهزة الموظفين.
- استعمال البريد الإلكتروني: يحد تبادل صور وملفات كبيرة الحجم بين الموظفين من فعالية الـExchange Server الخاص بالوزارة.

إياد غنام، مدرّب المعلوماتية

التعاون مع وزارة المالية الفرنسية

تعاون مثمر بين المعهد المالي ومديرية المحاسبة العامة الفرنسية

يتسم التعاون بين المعهد المالي ومديرية المحاسبة العامة الفرنسية القائم منذ العام ٢٠٠٣ بطابعه النشيط والمثمر أما العلاقة بين الطرفين فتوثقها الزيارات المنتظمة التي يجريها منسّق المديريّة السيد آلان تيبو وأفراد بعثة التعاون الدوليّة والمدرسة الوطنية للخزينة الفرنسية إلى المعهد المالي ووزارة المالية. مما يسمح وضع برنامج نشاطات يتم تجديده سنويّاً إثر هذه الزيارات. إلى جانب ذلك يزور وفد من المعهد المالي شركاءه الفرنسيين بانتظام بهدف تبادل الخبرات في مجال التدريب والمالية العامة. ويتناول التبادل بين الأطراف نشاطات متعددة يشارك فيها كبار الموظفين في وزارة المالية لتعريفهم على مشاريع الإصلاح والتحديث المطبّقة حالياً في فرنسا. ولعل أهمها مشروع تحسين أداء الإدارة الذي استندت عليه مديرية الواردات اللبنانية لوضع مشروع مماثل بدأت تطبيقه مطلع العام ٢٠٠٥ (مراجعة الملف). ومن مواضيع تبادل الخبرات نذكر: الوسائل الجديدة المعتمدة للتحصيل، طرق إدارة معاشات المتقاعدين، وأساليب الرقابة على المؤسسات العامة، وغيرها من المجالات التي سمحت بالإطلاع على الخبرات الفرنسية. وسوف تستمر الشراكة في غيرها من مشاريع التعاون والتبادل. ■

التوجهات الحديثة في مجال التدريب المستمر في الإدارة العامة الفرنسية

في إطار تبادل الخبرات والتجارب بين المعهد المالي والمعهد الفرنسي للإدارة العامة والتنمية الاقتصادية (IGPDE)، استقبل المعهد المالي السيد فيليب بلومنفلد، المدير المساعد ومسؤول الشؤون التدريبية في المعهد الفرنسي، في الفترة الممتدّة من ١ إلى ٣ حزيران ٢٠٠٥. وهدفت مهمّة السيد بلومنفلد إلى الإطلاع على تجربة المعهد المالي وإلى تزويد فريق التدريب بالتوجهات الحديثة في مجال التدريب المستمر في الإدارة العامة الفرنسية.

وتخلل اليوم الثاني للزيارة، ورشة عمل مع الخبير الفرنسي حول "التدريب المستمر في فرنسا: الواقع الحالي والتحديات المستقبلية". شارك فيها ١٦ موظفاً يتولون شؤون التدريب في بعض الإدارات اللبنانية لاسيما من ديوان المحاسبة والمركز التربوي ووزارة الشؤون الاجتماعية والأمن العام وإدارات أخرى.

كما عمل فريق التدريب في المعهد المالي على مدة يومين مع الخبير الفرنسي لتطوير آلية التدريب المستمر الحالية في المعهد وخصوصاً في مجال دراسة طلب التدريب وتحديد الاحتياجات ودفتر الشروط. كما وضع الفريقين خطة عمل مشتركة للفترة المقبلة في مجال تبادل البرامج والبعثات والتخطيط لبرامج تدريب إقليمية. ■

إعداد وتنفيذ موازنة الدولة في المدرسة الوطنية للإدارة في فرنسا

ضمن استمرارية التعاون بين المدرسة الوطنية للإدارة في فرنسا (ENA) ووزارة المالية اللبنانية– المعهد المالي، التي تترجم بدورات تدريبية دولية متخصصة في الإدارة العمومية يشارك فيها موظفون من وزارة المالية، حضر المراقبان هاني سلهب ووسام جوني من مديرية الموازنة ومراقبة النفقات دورة متخصصة حول إعداد وتنفيذ موازنة الدولة وذلك من ٢٠ شباط و لغاية ١٨ آذار ٢٠٠٥ شارك فيها موظفون ماليون من مختلف الدول العربية والإفريقية.

بلغ عدد موظفي وزارة المالية الذين استفادوا من دورات في المدرسة الوطنية للإدارة في فرنسا ٢٢ مشاركاً بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥.

مسار الدورة:

تركَّزت مداخلات الدورة على أهم المشاكل التي تعترض إعداد وتنفيذ موازنة الدولة الفرنسية وعلى الدور الذي اضطلعت به إدارة إصلاح الميزانية في إعداد القانون الفرنسي الجديد للموازنة، وقد تمت في هذا الإطار المقارنة مع تجارب دول أخرى في هذا المجال على غرار السويد وكندا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة لاستخلاص إيجابيات ونقائص كل تجربة على حدة... كذلك خصص جانب من هذه الدورة لتقديم تجارب الوفود المشاركة حول إعداد وتنفيذ الموازنة في دولهم وقد تم عرض التجربة اللبنانية الذي اشتمل على تقديم لمختلف المراحل والأطراف المعنية في إعداد الموازنة اللبنانية وتنفيذها.

وقد تم التركيز أيضاً على إشكاليات تنفيذ موازنة الدولة وما يمكن اتخاذه من إجراءات خلال السنة المالية تماشياً مع المستجدات والتغييرات التي قد تطرأ مع الشروع في تنفيذ الموازنة وكيفية التعامل مع آثار هذه التغيرات سواء على صعيد النفقات أو الواردات واقتراح الحلول الممكنة لمجابهتها ومناقشتها.

وقد تم البحث بصورة معمقة في القانون الفرنسي الجديد (LOLF) الذي سيدخل حيز التنفيذ اعتباراً من السنة المالية ٢٠٠٦، وحظوظ نجاحه في فرنسا من جهة وإمكانية اعتماده في الدول المشاركة من جهة أخرى. وتجدر الإشارة هنا إلى أن لبنان هو الأقرب إلى اعتماد هذا القانون من باقي الدول المشاركة. ■

المراقبان هاني سلهب ووسام جوني
مديرية الموازنة ومراقبة النفقات

التعاون مع الاتحاد الأوروبي

موظفون من وزارة المالية إطلعوا على أسس الاتحاد الأوروبي وخضعوا لدورات تدريب المدربين

في إطار برنامج "التدريب والمشورة في مجال الإدارة العامة للشركاء المتوسطيين" التابع للمفوضية الأوروبية، ينظم المعهد الأوروبي للإدارة العامة عدة برامج تدريب تتوجه إلى الشركاء الاثني عشر وتعالج المواضيع التالية: ١.معلومات أساسية حول الاتحاد الأوروبي؛ ٢. معلومات معمقة حول الاتحاد الأوروبي؛ ٣.تدريب المدربين وخلق شبكة لمراكز التدريب في مجال الإدارة العامة.

وقد شارك ١٣ موظفاً من وزارة المالية في البرنامجين الأول والثالث في الفترة الممتدة من أيلول ٢٠٠٤ إلى أيار ٢٠٠٥.

يهدف برنامج "معلومات أساسية حول الاتحاد الأوروبي" إلى نقل المعلومات الأساسية حول الاتحاد إلى عدد من موظفي الإدارات العامة لدى الشركاء المتوسطيين مما يساعدهم على فهم الشؤون الأوروبية ويساهم بالتالي في تطبيق اتفاقيات الشراكة وإنشاء منطقة للتجارة الحرة مع حلول العام ٢٠١٠ وخلق شبكة من الخبراء المتوسطيين في مجال الاندماج مع الاتحاد.

أما برنامج تدريب المدربين فيهدف أولاً إلى تسهيل وتحسين تطبيق برامج التدريب الوطنية، ويركز على المواضيع التي تدعم تطبيق اتفاقيات الشراكة بين الدول المتوسطية والاتحاد الأوروبي. وتتلخص الغاية الثانية منه بتوثيق التعاون في مجال تنمية وتدريب الموارد البشرية في الإدارة العامة؛ ويمكن اختصار الهدف الثالث بتشجيع تبادل الخبرات والمعارف. ■

لبنان ٢٠١٠: هل يتحقق حلم باتريك رونو؟



بمناسبة "يوم أوروبا"، ٩ أيار، أقام رئيس بعثة المفوضية الأوروبية في لبنان، السيد باتريك رونو، حفل استقبال في مقره في اليرزة، حضره حشد من الوزراء والنواب الحاليين والسابقين وهيئات عسكرية ودبلوماسية واقتصادية واجتماعية. غير أن الكلمة التي ألقاها لم تحمل تصوره لأوروبا المستقبل إنما عبّر فيها عن تصوره للبنان في العام ٢٠١٠ كما يحلم به اللبنانيون. فبدلاً من خطاب لـ ٩ أيار ٢٠٠٥، أعد خطاباً لـ ٩ أيار ٢٠١٠ جاء فيه:



"اليوم إذاً ٩ أيار ٢٠١٠ ولا يسعنا سوى التعبير عن ترحيبنا بالنجاح المحرز منذ خمسة أعوام.

معدل النمو بلغ ٦٪. وانخفض معدل البطالة لدى الشبان اللبنانيين من ٧١٪ إلى ٣٠٪. فتراجعت الهجرة جراء ذلك. وفيما كانت خدمة الدين تستهلك ٧٥٪ من قيمة الصادرات في العام ٢٠٠٥ لم تعد تشكل في العام ٢٠١٠ إلا ١٥٪ ملتقيةً بذلك مع مستوى أهم شركاء لبنان من بلدان عربية ومجاورة.

في العام ٢٠٠٥، تم تحويل ٥٪ فقط من الاستثمارات الأجنبية إلى القطاع المنتِج. أما اليوم وبفضل معدلات متجانسة وإطار وحماية قانونية فعالين، بات ٤٠٪ من الاستثمارات منتِجاً. وعادل حجم الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي حجم الواردات أي حوالى ٣٠٪ بفضل احترام معايير الجودة وسعي دائم للامتياز.

وما كان كل هذا ممكناً لولا وعي اللبنانيين. وعي واستعادة هوية نتجا عن نداء بيروت والاضطراب الذي عرفه لبنان أولاً في العام ٢٠٠٤ بمحاولة اغتيال مروان حماده ثم في العام ٢٠٠٥ باغتيال الرئيس الحريري والوزير والنائب باسل فليحان.

وفي ربيع العام ٢٠٠٥، تذكرون أن الجيش السوري كان قد غادر لبنان وكنتم تستعدون لانتخاب برلمان جديد. وتوجهتم إلى صناديق الاقتراع من دون أن تؤمنوا فعلاً بالتغيير الذي تمنّيتموه في ٨ و١٤ آذار.

وكنتم تقرؤون في الصحف آنذاك: "نأخذ الأشخاص أنفسهم ونبدأ من جديد". ولكن هذه الانطباعات لم تأخذ بالحسبان الاندفاع الرائع لدى الأجيال الجديدة التي كانت لديها فكرة واضحة عن لبنان الذي تريده للعام ٢٠١٠.

منذ خمس سنوات، كان هذا ممكناً لأن بعض المرشّحين وبالرغم من الوقت القليل المتوفر لهم للتحضير للانتخابات قد بنوا حملتهم على برنامج حقيقي. برنامج انتخبوا على أساسه واستوحت منه الحكومة.

تذكرون الحكومة الجديدة التي انبثقت عن تلك الانتخابات. فقد عرفت كيف تقدم للبنانيين تقويماً خالياً من أي مجاملة للوضع السياسي والمالي والاقتصادي والإداري في البلاد. تقويم ارتكزت عليه الحكومة لتتعهد بالقيام بإصلاحات طموحة موزعة على خمس سنوات. ولقد حددت كل مرحلة وكل عائق وكل حل وكل جهد وكل تضحية على اللبنانيين الاضطلاع بها لكي يستعيد لبنان مكانته الحقيقية في المنطقة.

وكان لبرنامج الحكومة ثلاث ركائز: النهوض بالوضع المالي وتنشيط الاقتصاد وعودة ثقة المواطنين بالدولة.

أذكر أن الأسرة الدولية والاتحاد الأوروبي بصورة خاصة قد دعما برنامج النهوض هذا الذي اندرج بوضوح في خطة العمل الملحوظة في إطار السياسة الأوروبية للجوار. وتلك المرة لم نرتكب الخطأ نفسه بالاكتفاء بتأجيل استحقاقات الدين. بل قدمنا مساهمتنا مرحلة تلو مرحلة وفقط عند إطلاق كل إصلاح، وذلك لكي نواكب فعلا جهد اللبنانيين.

واليوم في ٩ أيار ٢٠١٠، ألاحظ أنا الحالم، أن لبنان تمكن من التقرب من أوروبا بمشاركتها قيمها الأساسية من دون أن يخسر لا خصوصيته ولا عروبته.

وأخيراً، يسرني بوجه خاص أن يكون الاتحاد الأوروبي تمكن خلال مرحلة النهوض الصعبة تلك من المساهمة في حماية الفئات الأكثر حرماناً من اللبنانيين في الشمال والجنوب والجبل والبقاع وبيروت من تبعات التكييفات المرافقة لهذا النهوض. ونحن على الموعد في سنة ٢٠١٥ للاحتفال باندماجكم في السوق الداخلية الأوروبية- المتوسطية الكبرى الذي كان الرئيس الحريري والوزير فليحان يتمنيانه."

فهل يتحقق حلم باتريك رونو؟؟؟ ■

يوم أوروبا ...

تحتفل كافة دول الاتحاد الأوروبي بـــ"يوم أوروبا" في التاسع من أيار لاعتباره محطة مهمة في تأسيس الاتحاد. وقد تم اختيار هذا التاريخ تخليداً لاقتراح وزير الخارجية الفرنسي، روبير شومان، في ٩ أيار ١٩٥٠، أن تتولى الدول الأوروبية التي كانت على صراع في ما بينها (١٩١٤-١٩١٨ و ١٩٣٩-١٩٤٥) إدارة مواردها من الفحم والصلب إدارة مشتركة وذلك ضمن منظمة تفتح أبواب الإنتساب إليها أمام باقي الدول الأوروبية. هذه كانت أول خطوة نحو إنشاء الاتحاد الأوروبي...

التعاون مع نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان

نظّم المعهد المالي بالتعاون مع نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان سلسلة ندوات في الشؤون الضريبية في مقرّ النقابة وقد شارك في هذه اللقاءات المئات من خبراء المحاسبة. تناولت هذه الندوات عرضاً موجزاً من قبل بعض رؤساء الدوائر والمراقبين الرئيسيين في وزارة المالية لمواضيع الضرائب والرسوم وتوضيحاً لبعض التطبيقات والمعاملات والإجراءات الحالية. وتعتبر هذه اللقاءات بمثابة فرصة مميزة للإجابة مباشرةً على تساؤلات خبراء المحاسبة وخطوة إلى الأمام في تعزيز التواصل والحوار بين النقابة ووزارة المالية.

وقد تمّ على هامش هذه اللقاءات توزيع سلسلة أدلّة المواطن على المشاركين. كذلك سهلت النقابة توزيع هذه الأدلّة على هامش المؤتمر الذي نظمته في فندق المتروبوليتان يومي ١١ و١٢ شباط ٢٠٠٥ تحت عنوان "Financial reporting: chances and challenges" وذلك ضمن زاوية خصصت لمنشورات وزارة المالية والمعهد المالي والمكتبة المالية خلال المؤتمر. وقد سمحت هذه المشاركة بالتعريف بنشاطات المعهد المالي، وبتوزيع المنشورات. ■

موضوع الندوة	التاريخ
ضريبة الأملاك المبنية	١٦ كانون الأول ٢٠٠٤
الضريبة على القيمة المضافة	١٠ كانون الثاني ٢٠٠٥
ضريبة الدخل على الرواتب والأجور	١ شباط ٢٠٠٥
رسم الطابع المالي	١٥ آذار ٢٠٠٥
رسم الانتقال	١٠ أيار ٢٠٠٥

المعهد المالي يوقع اتفاق تعاون مع مركز الدراسات المصرفية

وقع وزير المالية والاقتصاد والتجارة، الأستاذ دميانوس قطّار ممثلاً المعهد المالي، ورئيس جمعية مصارف لبنان، السيد جوزف طربيه، ممثلاً مركز الدراسات المصرفية، اتفاق تعاون بين الطرفين، في ٩ حزيران ٢٠٠٥، وذلك خلال حفل حضره كبار المسؤولين والمهتمين جرى في المكتبة المالية، مبنى المعهد المالي.

بداية رحبت مديرة المعهد المالي، السيدة لمياء مبيض بساط بالحضور، من ثم ألقى السيد طربي كلمة أكد فيها على أهمية التعاون بين القطاع المصرفي والسلطات المالية. وأشار إلى أن القطاع المصرفي سيستفيد، من خلال هذه الاتفاقية، من الخبرات والكفاءات المتوفرة في المعهد المالي، إذ نجحت وزارة المالية خلال السنوات الماضية في إرساء أسس صلبة للتدريب في هذا المعهد، معتمدةً على المؤهلات العالية للمسؤولين عنه. وأكد على الاستعداد للتعاون الكامل مع المعهد المالي لما في ذلك من دعم لإمكانيات الطرفين المشتركة. وأضاف: "من الطبيعي أن يكون هذا التعاون بنّاءً ومثمراً فنحن من مدرسة واحدة، من مدرسة مؤمنة بالتطوير والتنمية وبقدرات العاملين..."

أما الأستاذ قطّار فقد نوه بأهمية هذا الاتفاق ليس لناحية مضمونه بل لناحية إطاره حيث أنه يعزز مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ولاسيما المصرفي منه، وهي شراكة استراتيجية بالنسبة للدولة، وأهميتها ليست في ودائعها، بل أهميتها في كفاءاتها.

وكانت كلمة الختام للسيدة فدوى منصور، مديرة مركز الدراسات المصرفية، التي شكرت جميع من ساهم في إنجاح هذه الاتفاقية لاسيما "الوزير فؤاد السنيورة الذي حثّنا على تجسيد هذا التعاون ببروتوكول وللوزير قطّار الذي أصرّ على توقيع هذا الاتّفاق وللرئيس طربيه الذي آمن بأهمية هذا التعاون" وأضافت: "وسوف يخوض مركزنا تجربة جديدة بتعاونه مع المعهد المالي، نتمنّى أن يوفّقنا الله وأن يبقى التجديد حليفنا، فمسارنا مع التطوير والتحديث لا ينتهي أبداً." ونهاية وجهت كلمة شكر وتقدير إلى "السيدة لمياء مبيّض وفريق عملها، فلقد لمسنا منذ مطلع هذا العام من خلال تعاوننا مع المعهد المالي في أكثر من دورة تدريبية على الكفاءة والجدية والمهنية العالية." ◄◄

أهداف الاتفاق:

تعزيز التعاون وتبادل الخبرات في مجالات التدريب وتنظيم اللقاءات وورش العمل والمؤتمرات في المواضيع ذات الاهتمامات المشتركة الآتية:

- التعاون في تحضير مناهج وبرامج التدريب في مجال اهتمام الفريقين،
- تبادل المدربين والمتدربين،
- تنظيم المؤتمرات والندوات التي تتناول مواضيع واهتمامات الفريقين،
- تبادل المنشورات والمعلومات،
- الإعلام عن أنشطة الفريقين والترويج لها،
- تنظيم لقاءات دورية بين المسؤولين في الفريقين،
- إعداد وتبادل الدراسات والأبحاث في المواضيع الاقتصادية والمالية.

يعتبر هذا الاتفاق، الذي يوقع على سنتين قابلة للتجديد، خطوة نوعية في مجال الانفتاح والتكامل بين القطاعين العام والخاص ويفسح المجال أمام تحقيق المزيد من فرص الإطلاع والتفاعل بين مختلف التجارب المحلية بما يساهم في تعميق أسس ومبادئ التعلم المستمر خلال المسار المهني للموظف ويحقق أفضل النتائج لجهة تبادل التقنيات والمعارف المؤدية لتحسين الإنتاجية ونوعية الخدمات في القطاعين العام والخاص. فإلى مزيد من هذه المبادرات...

وفيما يستمر التعاون بين المؤسستين على قاعدة تبادل الخبرات، يؤسس هذا الاتفاق لمرحلة تعاون أكثر فاعلية وغنى في ميادين التدريب لاسيما في مناهج الضرائب والإدارة والمواضيع المصرفية ويتمّ بموجبه تبادل المدرّبين بين المؤسستين. كما يسمح هذا الاتفاق بتنظيم المؤتمرات المشتركة وتبادل المنشورات والمعلومات ويمهّد أمام إعداد وتبادل الدراسات والأبحاث في المواضيع الاقتصادية والمالية والمصرفية.

وكان المعهد قد عمل على توطيد علاقات التعاون والتبادل مع مركز الدراسات المصرفية التابع لجمعية مصارف لبنان وجامعة القديس يوسف وذلك في إطار سعي المعهد المالي ووزارة المالية لتأسيس علاقات شراكة مع مؤسسات التدريب العاملة في الميادين الاقتصادية والمالية حيث أعد المعهد لحساب مركز الدراسات المصرفية برنامجي تدريب يتوجهان لموظفي المصارف نفذاه مدربان من المعهد: تناول الأول "النظام الضريبي في لبنان" (شباط وآذار وحزيران ثم تموز ٢٠٠٥). فيما تناول البرنامج الثاني "أسس أرشفة الوثائق وحفظها" (أيار ٢٠٠٥). وسوف يستعين المعهد المالي بخبرات مركز الدراسات المصرفية لتطوير برامج تدريب حول محاسبة المصارف وحول آلية عمل المصارف تتوجه إلى الموظفين في وزارة المالية على أن تعقد ابتداءً من شهر أيلول ٢٠٠٥.



وكان المعهد قد وقع في العام المنصرم مذكرتي تعاون واحدة مع معهد البنك الدولي وأخرى مع معهد العلوم السياسية التابع لجامعة القديس يوسف. ■

برنامج العمل المشترك بين المعهد المالي ومركز الدراسات المصرفية وجمعية مصارف لبنان للعام ٢٠٠٥

عنوان النشاط	مضمون النشاط	الفئة المستفيدة	الفترة الزمنية
دورة تدريبية حول النظام الضريبي في لبنان	أنواع الضرائب وخصائصها: الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة الضرائب المرعية في لبنان وتطبيقاتها العملية قانون ضريبة الدخل (شركات، رواتب وأجور، كبار المكلفين، إلخ.) وقانون ضريبة الأملاك المبنية ورسم الانتقال والضريبة على القيمة المضافة والطابع المالي	أمناء الصناديق وخدمات الزبائن	شباط وآذار و حزيران وتموز ٢٠٠٥
دورة تدريبية حول "أرشفة الوثائق وحفظها"	تحديد الأرشيف وخصائصه والمهام المنوطة بالمؤرشف المراحل الأساسية للأرشفة والتقنيات المعتمدة. الحفظ الوقائي للوثائق أسس الأرشيف الإلكتروني مدة حياة الوثائق.	المسؤولون عن تنظيم، إدارة وحفظ الوثائق الورقية والإلكترونية في المصارف	من ٥ إلى ١٣ أيار ٢٠٠٥
توقيع رسمي لمذكرة التفاهم بين جمعية المصارف والمعهد المالي	حفل إعلامي رسمي	المعنيون من الفريقين	٩ حزيران ٢٠٠٥
دورة تدريبية حول بيانات المصارف المالية	أنواع البيانات المالية في المصارف كيفية تحليل البيانات وقراءة المؤشرات تعاميم مصرف لبنان المتعلقة بالبيانات المالية	مراقبو التحقق في وزارة المالية والمراقبون في دائرة كبار المكلفين	تموز ٢٠٠٥
ورشة عمل حول آلية عمل القطاع المصرفي في لبنان	آلية عمل المصارف أنواع المعاملات المصرفية	مراقبون من وزارة المالية	أيلول ٢٠٠٥
ندوة / طاولة مستديرة حول "المقاربة النوعية للخدمات في القطاع العام"	الاتجاهات الحديثة في الإدارة العامة أي مقاربة لتطوير الخدمات	مشاركون من القطاعين العام والخاص	غير محدد بعد

إحداث دائرة كبار المكلفين ضمن مديرية الواردات: عناصر نجاح تتعدّد وأثر إيجابي على المكلفين

افتتح وزير المالية والاقتصاد والتجارة، الأستاذ دميانوس قطّار، ومدير المالية العام، الأستاذ آلان بيفاني، دائرة كبار المكلّفين في وزارة الماليّة، مبنى كورنيش النهر، بحضور حشد من كبار موظفي وزارة المالية والأشخاص المعنيّين وبعض الممثلين عن الصحافة، بتاريخ ١٤ أيّار ٢٠٠٥. وكان مدير المالية العام قد عرض لظروف وأهداف إنشاء الدائرة، والتنظيم الإداري الذي سيرعى مهامها، فضلاً عن عناصر نجاح إنشائها ونتائجها الإيجابية، ومعايير تصنيف كبار المكلّفين.

يأتي إنشاء هذه الدائرة في إطار مساعي وزارة المالية لتطبيق مشاريع الإصلاح وتحقيق العدالة الضريبية بين المكلفين، وفي سياق الاتجاه العالمي لتسهيل وتبسيط المعاملات مع الإدارة المالية والضريبية حيث يتم تقسيم المكلفين وفقاً لحجمهم (ثلاث فئات: كبار ومتوسطين وصغار) وليس وفقاً لنوع الضريبة بحيث يتم تزويد كل فئة منهم بمركز موحّد لخدمتهم One-stop shop. أما فئات المكلفين الثلاث فيتم تحديدها وفقاً لمعايير معينة توضع بدورها وفقاً للسياسات المالية التي تتبعها وزارة المالية وللاتجاه الاقتصادي للحكومة بشكل عام.

في لبنان:

يصنّف كبار المكلفين وفقاً لـ:

١. رقم أعمالهم السنوي: شركات الأموال التي يبلغ رقم أعمالها أو يفوق ١٠ مليارات ل.ل.

٢. نوع نشاطهم الإقتصادي: شركات التأمين والمصارف.

وسوف يتم توسيع هذه المعايير لتشمل مجموعة الشركات الشقيقة أو المترابطة، بشكل تسهل معه إدارة الشؤون المالية والضريبية على المجموعة برمتها وليس على الشركة الأم فقط.

العدد الإجمالي لكبار المكلّفين: ٦١٥

أهداف دائرة كبار المكلفين ومهامها:

ارتأت مديرية المالية العامة إنشاء وحدة نموذجية رائدة لتحديث الإدارة الضريبية وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمكلفين بدءً بكبار المكلفين الذين يؤمنون كحد أدنى ما يعادل ٨٠ ٪ من إيرادات ضريبة الدخل ويفعلون الاقتصاد ويعطون لبنان لقب بوابة الشرق والسوق المالي للشرق.

تساهم هذه الوحدة في تجنيب المكلف عبء التعامل مع عدة إدارات فتتم ضمنها إدارة جميع أعمال كبار المكلفين بشكل مركزي، وفي تسهيل معاملاته والإجابة السريعة على طلباته واستيضاحاته، وتأمين التواصل الدائم وتعزيز الثقة وتوطيدها بينه وبين الإدارة الضريبية؛ وسيساهم إنشاء هذه الوحدة في تطوير الأنظمة والخدمات المعلوماتية الحالية بحيث يصار إلى اعتماد تدريجي لنظام الضريبة الإلكترونية (e-taxation).

دائرة كبار المكلفين في مهامها:

- تأمين التواصل الدائم مع كبار المكلفين
- تبسيط معاملات المكلفين وتقديم أفضل الخدمات لهم عبر تمكينهم من تقديم معاملاتهم والتصريح عبر البريد والوسائل الإلكترونية
- التخطيط للحؤول دون عدم الالتزام الضريبي
- تأمين حقوق الخزينة كاملة من خلال تنظيم برامج التدقيق الضريبي
- القيام بالدراسات من أجل تبسيط جميع معاملات المكلف مع وزارة المالية
- تأمين مستوى عالٍ من المراقبة الداخلية ومراجعة النوعية
- معالجة المعاملات والعمليات وفقاً لنظام حديث ممكن
- مبادرة سباقة نحو الدولة الإلكترونية (e-Government) حيث سيتمكن المكلف من إتمام معاملاته المالية والضريبية إلكترونياً.

ومن عناصر نجاح هذه الوحدة:

فريق العمل المتكامل والمتخصص الذي أستحدث لهذه الغاية والذي ينقسم إلى عدة وحدات تعالج الشؤون التالية: خدمات المكلفين، معالجة المعلومات، الالتزام الضريبي، التحصيل الضريبي والاعتراضات. ويتألف الفريق من ٦٨ مراقباً ومراقباً رئيسياً تم اختيارهم وفقاً لكفاءاتهم حيث يتمتع كل منهم بمعدل خمس سنوات خبرة في المجال الضريبي، وجميعهم من حملة الإجازات. وقد تم تدريب الفريق في المعهد المالي بشكل منتظم على مواضيع عدة نذكر منها: معايير المحاسبة الدولية، نظام المصارف وشركات التأمين، الضريبة على القيمة المضافة... وكذلك تلقى الفريق تدريباً ميدانياً قبل بدءه بالعمل الفعلي.

- **إن هدف الدائرة هو إدارة كل الضرائب التي يتوجب على كبار المكلفين التصريح عنها.**
- **مراحل التطبيق:**

١- حالياً، ضريبة الدخل: على الرواتب والأجور، على دخل رؤوس الأموال المنقولة.

٢- في العام المقبل: إدخال الضريبة على القيمة المضافة، وضريبة الأملاك المبنية، والضرائب غير المباشرة.

نهاية، لا بد من الإشارة إلى أن هذه التجربة ستعمم على كافة فئات المكلفين في المستقبل. ■

إدارة الجمارك كرمت المتقاعدين لديها...

كرمت إدارة الجمارك أربعين موظفاً تقاعدوا لديها بين العامين ٢٠٠١ و٢٠٠٤، في حفل جرى في ٢٨ كانون الثاني ٢٠٠٥، في المعهد المالي رعاه وزير المالية السابق، الدكتور إلياس سابا وحضره رئيس وأعضاء المجلس الأعلى للجمارك السادة أكرم شديد، أسامة البابا وجان الحلبي، ومدير الجمارك العام، العميد الركن المتقاعد أسعد غانم، ورؤساء الأقاليم والمصالح وكبار الموظفين في إدارة الجمارك والمالية العامة وغيرها من إدارات القطاع العام.

استهلّ الحفل بكلمة ألقاها مدير الجمارك العام جاء فيها: "إذا كنا في لقائنا اليوم نكرم هذا الرعيل الطيّب من زملائنا الذين غادرونا على مدى السنوات الماضية، نقدم لهم عربون محبتنا ووفائنا ما قدموه، فإنما أردنا من هذا اللقاء حافزاً للرعيل الباقي والرعيل الآتي إلى إدارة الجمارك، ليكونوا على قدر المسؤولية، ولكي يعتبروا أن الانضواء تحت راية إدارة الجمارك إنما هو التزام بالخدمة العامة وخدمة لبنان". وختم كلمته منوّهاً بالجهود التي بذلها المتقاعدون قائلاً "إن إدارة الجمارك تحمل لكم في قلبها العرفان بخدمتكم واعلموا أنكم باقون في البال".



تلت كلمة الجنرال غانم كلمة الموظفين المتقاعدين ألقاها السيد أديب المتني أشاد فيها بالأعمال التي أتمها المتقاعدون خلال سنوات خدمتهم.

أما الكلمة الأخيرة قبل تسليم دروع تقدير إلى الموظفين المتقاعدين الأربعين فكانت لوزير المالية، الدكتور إلياس سابا، نقل فيها إلى المتقاعدين شُكر الحكومة اللبنانية والإدارة المالية على عطائهم في سنوات الخدمة. ■

الضريبة على القيمة المضافة ... بعد مرور ثلاث سنوات على تطبيقها

أكثر من ثلاث سنوات مرت على تطبيق الضريبة على القيمة المضافة في لبنان، وما زالت تلك الضريبة تظهر أهميتها المتزايدة على أكثر من صعيد. فعلى الصعيد المالي والاقتصادي ساهمت الضريبة على القيمة المضافة خلال السنين القليلة الماضية في تعزيز الوضع المالي للخزينة حيث أن وارداتها تشكل حالياً ركيزة أساسية (٤٠٪ من الواردات الضريبية) من الركائز الهادفة إلى تخفيض عجز الموازنة وبالتالي تخفيض حجم الدين العام، ناهيك عن أهمية تلك الضريبة في تلبية متطلبات الشراكة التجارية الإقليمية والدولية كالشراكة مع الاتحاد الأوروبي والاتفاقيات مع الدول العربية الهادفة إلى إزالة القيود الجمركية على حركة تبادل السلع مع ما يستتبع ذلك من ضرورة تأمين مصادر إيرادات بديلة للخزينة اللبنانية.

أما على الصعيد الضريبي فقد ساهم تطبيق الضريبة على القيمة المضافة في لبنان مساهمة فاعلة في ضبط التهرب الضريبي، وبالتالي في اتساع مطرد لقاعدة المكلفين بضريبة الدخل، ذلك أن خصائص الضريبة على القيمة المضافة – لاسيما إمكانية قيام الخاضع لتلك الضريبة بحسم (أو استرداد) الضريبة التي يدفعها على مدخلاته – دفعت مختلف عناصر الدورة الاقتصادية من المستورد إلى تاجر الجملة فتاجر التجزئة إلى الالتزام بآلية عمل تلك الضريبة.

من ناحية أخرى، فإن موجبات الخاضع للضريبة على القيمة المضافة، لاسيما الموجبات المحاسبية، إن لناحية مسك السجلات التجارية وإصدار فواتير مفصلة بعمليات تسليم السلع أو تقديم الخدمات، وضرورة تقديم التصاريح الدورية التي تعكس نشاط الخاضع إلى الإدارة الضريبية بصورة فصلية، كان لها الأثر الفعال في تنظيم البيانات المالية والمحاسبية لدى الخاضع للضريبة، وهو أمر ذو أهمية مزدوجة لكل من الخاضع والإدارة الضريبية.

كما تجدر الإشارة إلى الدور الرائد الذي لعبته مديرية الضريبة على القيمة المضافة في إعادة صياغة العلاقة بين المواطن ووزارة المالية، ذلك أن تطبيق تلك الضريبة خلال المرحلة الماضية كرس التفاعل البناء بين المواطن والإدارة الضريبية، وتجلى ذلك في توعية الخاضع للضريبة إلى حقوقه وواجباته الضريبية، من خلال تنظيم حلقات حوار وتعاون مع مختلف القطاعات الاقتصادية، بالإضافة إلى تكريس دوائر مختصة لتلبية احتياجات الخاضعين من المعلومات أو الاستشارات الضريبية.

أخيراً لا بد من القول بأن تجربة مديرية الضريبة على القيمة المضافة كإدارة حديثة وعصرية أثبتت نجاحها خلال فترة قصيرة، وما من دلالة على نجاح تلك التجربة أكثر من محاولة تعميمها على مختلف الوحدات الضريبية في وزارة المالية لما فيه من مصلحة للدولة والمواطن على حد سواء. ■

سلام عيدو، مراقب رئيسي
رئيس دائرة التشريع والسياسات الضريبية

التوعية والتواصل مع المواطن بدءً من مديرية الواردات

بعد صدور خمسة أدلة من سلسلة التوعية المالية والضريبية التي ينشرها المعهد المالي لإرشاد المواطن إلى كيفية إنجاز معاملاته لدى وزارة المالية وتعريفه بحقوقه وواجباته في تعاطيه مع الوزارة، تخطو مديرية الواردات هذه السنة خطوة إضافية لجهة تقريب المواطن من الإدارة المالية عبر الإعداد لإطلاق سلسلة مناشير يتطرق كل منها إلى معاملة معينة من معاملات المديرية.

تأتي هذه المبادرة لتعزز مشروع تحسين الأداء الذي التزمت به المديرية أمام إدارتها والمواطن اللبناني للعام ٢٠٠٥. فمن شأن المنشورات المذكورة أن تنير المواطن حول آلية سير معاملته، كلفتها، المهل المحددة لإنجازها، المستندات المطلوبة لإتمامها، وما إلى هنالك من معلومات مفيدة ومقتضبة ترد على تساؤلات المواطن بشكل واضح وبأسلوب مباشر يسهل فهمه من الجميع.

تغطي المنشورات معاملات مختلف دوائر مديرية الواردات من معاملات خاصة بضريبة الدخل إلى الأملاك المبنية إلى الضرائب غير المباشرة ومعاملات رسم الانتقال وصولاً إلى معاملات ضريبة التحسين. وقد بدأت فرق العمل المؤلفة من الموظفين المختصين بتحضير مضمون هذه المنشورات التي ستتخذ شكلاً سهل الاستعمال من حيث صغر حجمها وأسلوبها المبسّط وتصميمها الواضح.

وفي انتظار صدور أول دفعة من هذه المنشورات نأمل تعميم مثل هذه المبادرات على مختلف إدارات القطاع العام في مسعى للتأسيس لعلاقة احترام وثقة بين المواطن والإدارة عبر مزيد من الشفافية ونشر المعلومات. ■



مشروع تحسين الأداء في مديرية الواردات

أطلقت مديرية المالية العامة في كانون الثاني ٢٠٠٥ من المعهد المالي "مشروع تحسين الأداء لمديرية الواردات" الذي تم وضعه بالاتفاق بين مديرية المالية العامة ومديرية الواردات، وهو عبارة عن وثيقة تحدد خطّة عمل مديرية الواردات للفترة المقبلة ضمن المعايير التالية:

- تفعيل خدمة المكلفين.
- تطوير قاعدة المعلومات وتأمين المساواة بين المكلفين.
- تحسين الأداء والإنتاجية.
- التنسيق والعلاقات الخارجية.

تسعى مديرية المالية العامة من خلال "مشروع تحسين الأداء" إلى تفعيل أداء مديرية الواردات وتحسين إنتاجيتها وتأمين المساواة بين جميع المكلفين عبر تأمين المزيد من الشفافية والانفتاح على الخارج والتواصل مع المواطنين والمؤسسات كافة.

أما مديرية الواردات فتسعى من خلال هذا المشروع إلى تنظيم عملها الداخلي ليتلاءم مع إستراتجية المديرية العامة. فبالإضافة إلى تحديد الرؤية العامة والأهداف، تتضمن هذه الوثيقة معايير ومؤشرات لقياس نجاحها وفعاليتها. ويشغل مشروع تحسين الأداء حيزاً هاماً من أولويات مديرية الواردات في المرحلة الحاليّة ذلك أن تطبيقه بشكل فعّال سيجعل من المديرية مثالاً تحتذي به سائر المديريات والمؤسسات العامة.



في هذا الإطار أجرت حديث المالية مقابلة مع مدير الواردات بالتكليف، السيد لؤي الحاج شحادة، للإطلاع على مستجدات مشروع تطوير هذه المديرية التي تم اختيارها لإطلاق تجربة ما يعرف بـ "عقد الأداء" باعتبارها تشكل أحد أهم مصادر الإيرادات بالنسبة إلى الدولة اللبنانية.

في تنفيذ أهداف المشروع:

أشار السيد الحاج شحادة إلى الأهداف الأساسية التي تسعى المديرية إلى تحقيقها والتي تتلخص بما يلي:

- تنمية قاعدة المعلومات التابعة للمديرية بهدف استخدامها بالشكل الأمثل لتتمكن المديرية من تفعيل أدائها الضريبي.

- تحديد معايير لدراسة ملفات مكلفي ضريبة الدخل.
- استحداث فرع لخدمات المكلفين في بعض الدوائر المركزية وفي الماليات في المحافظات (حسب الإمكانيات) بهدف تسهيل وتسريع معاملات المكلفين وإتاحة المجال لسائر المراقبين في التفرغ بشكل كامل لدراسة المعاملات والملفات.
- تحديث الأدلة الضريبية (قوانين، مراسيم، قرارات، تعاميم...) ووضعها بتصرف المراقبين والمكلفين على حد سواء، وتوحيد التطبيق بين الوحدات المختلفة.

وقد بدأ العمل بفرع خدمة المكلفين في دائرتي ضريبة الأملاك المبنية ورسم الانتقال في الطابق الثاني من مديرية الواردات الذي يتولى استلام معاملات المكلفين والرد على أسئلتهم العادية مباشرة أو عبر الهاتف، حيث بدأت المديرية بتحديد تاريخ إنجاز المعاملة على كل معاملة من معاملات الأملاك المبنية. كما تم الاتفاق مع رئيس مالية جبل لبنان على إضافة بعض التعديلات على فرع ضريبة الأملاك المبنية، بحيث تصبح مالية جبل لبنان، تشتمل على فرع خاص لخدمة مكلفي ضريبة الأملاك المبنية يتولى استلام معاملات المكلفين والرد على استفساراتهم اليومية وتسليمهم المعاملات المنجزة، مع الإشارة إلى أن مالية لبنان الجنوبي سبق أن استحدثت في العام ٢٠٠٣ فرعاً لخدمة مكلفي ضريبة الدخل وآخر لخدمة مكلفي ضريبة الأملاك المبنية ورسم الانتقال.

هل تعلم...

أنه قد بدأ العمل بفرع خدمة المكلفين في دائرتي ضريبة الأملاك المبنية ورسم الإنتقال في الطابق الثاني من مديرية الواردات، مبنى بشارة الخوري.

ومن بين الأهداف التي بدأنا العمل عليها نذكر تنسيق العلاقات الخارجية حيث بادرت مديرية الواردات إلى التنسيق مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بهدف الحصول على المعلومات المتوفرة عن أصحاب العمل المسجلين لديه والمستخدمين المسجلين لدى أصحاب العمل. وكذلك مع مديرية الصرفيات والمركز الإلكتروني في وزارة المالية حيث عقدت اجتماعات تحضيرية بهدف نقل المعلومات المتوفرة عن موظفي الإدارات العامة إلى برنامج المكننة المعتمد لدى مديرية الواردات ومساعدة مديرية الصرفيات على احتساب الضريبة على مجموع الرواتب والأجور التي يتقاضاها موظفو الدولة، وبهدف نقل المعلومات الخاصة بالمكلفين الذين تصدر لصالحهم حوالات عن مديرية الصرفيات إلى نظام المكننة.

المشاريع التي أطلقت في إطار تطبيق مشروع تحسين الأداء:

لدى سؤاله عن المشاريع التي أطلقتها مديرية الواردات ضمن إطار تطبيق مشروع تحسين الأداء، أجاب السيد الحاج شحادة:

لتحسين أداء المديرية لا بد أن نبدأ بتحسين أداء الموظفين وتنمية قدراتهم وخبراتهم خاصة أن المديرية تشتمل على عدد كبير من الموظفين الجدد الذين يتوجب إعدادهم إعداداً جيداً، من هنا كان التركيز على تنظيم دورات تدريبية متخصصة بالتعاون مع المعهد المالي. وقد تم البدء بدورات خاصة مع مراقبي التحقق الذين يتولون دراسة معاملات إبداء الرأي و الاعتراضات التي تحال إلى مديرية الواردات بهدف مساعدتهم على الإلمام بكافة القضايا الإدارية والضريبية والمعلوماتية. أما بالنسبة لموظفي الماليات والدوائر المركزية فقد أوضح السيد الحاج شحادة أنه بدأ بالإطلاع على احتياجاتهم لتحديد برامج التدريب التي تساهم في تطبيق مشروع تحسين الأداء وسيتم التنسيق مع المعهد المالي للبدء بتنظيم الدورات التدريبية المطلوبة من رؤوسائهم.



ملخص المشاريع التي تم إطلاقها:

- وضع مشروع مرسوم لتحديد صلاحيات جهاز مراقبة التحقق؛
- تشكيل لجان لدراسة مضمون الأدلة التي يستعملها المراقبون بهدف توحيد التطبيق بين الماليات؛
- مكننة جداول تكليف ضريبة الدخل (الباب الأول)؛
- قيام دائرة ضريبة الرواتب والأجور بإعلام المكلفين بواسطة البريد الآلي عن ضرورة تقديم التصريح عن الفصل الأول.
- بدء العمل في دائرة كبار المكلفين
- تطوير الدوائر الأخرى: عقد اجتماعات تحضيرية لمكننة الضرائب غير المباشرة ودائرة رسم الانتقال.
- تطوير نظام المكننة المعتمد في ضريبة الأملاك المبنية واستحداث فروع لخدمة المكلفين لهذه الضريبة في بيروت (الطابق الثاني من مبنى بشارة الخوري)، وفي بعبدا.

التزام الموظفين بتطبيق المشروع

أما لناحية مدى تعميم المشروع واستعداد الموظفين لتطبيقه وآلية مراقبة تنفيذ الأهداف، فقد شرح لنا السيد الحاج شحادة أن المشروع قد عرض على موظفي المديريات التالية: الشؤون

الإدارية، الموازنة ومراقبة النفقات، الصرفيات، الخزينة والدين العام، المحاسبة العامة إلى جانب جميع موظفي مديرية الواردات والمصالح المالية في المحافظات وذلك خلال لقاء جرى في المعهد المالي في ١٢ كانون الثاني ٢٠٠٥، وقد أبدى الموظفون في مديرية الواردات استعدادهم المشاركة في تحقيق المشروع. بالإضافة إلى ذلك حددت الماليات والدوائر المركزية في مديرية الواردات المهام والأعمال التي تلتزم إنجازها ضمن هذا المشروع وتم تقسيمها على فصول السنة، وسوف تتم المتابعة والمراقبة لمعرفة مدى الالتزام والنجاح.

وفي هذا الإطار، تكون الرقابة على التنفيذ داخلية يتولاها رئيس المالية أو رئيس الدائرة المعني، وتجري المتابعة مع مديرية الواردات بالتنسيق مع المدير العام لاسيما لتأمين الموارد البشرية والمالية والإدارية لتنفيذ المشروع. كذلك يتولى رئيس المالية أو رئيس الدائرة إعداد تقرير فصلي في ما خص الأهداف التي وضعها يفسر فيه ما حققه وما لم يتمكن من تحقيقه مع عرض للأسباب والعوامل التي اعترضت تحقيق الأهداف.

محاسبة مديرية الواردات

تعليقاً على إمكانية محاسبة مديرية الواردات على أدائها في حال قصرت، أشار مدير الواردات إلى أن مشروع تحسين الأداء هو بمثابة ميثاق شرف بين مديرية المالية العامة ومديرية الواردات تم توقيعه على أساس أنه خطة عمل للسير قدماً بمديرية الواردات. وذكّر بأن مبدأ الالتزام بالوظيفة العامة يحتّم القيام بالواجب تجاه الدولة والمواطن وأن الموظفين في حال إخلالهم بواجباتهم الوظيفية يعاقبون بموجب قانون الموظفين وإن الهدف من المشروع هو توحيد جهود الموظفين وحثهم على بذل جهود إضافية وتدريبهم على المهارات التي يحتاجون إليها، للوصول إلى نتائج إيجابية ينعكس أثرها على المواطنين والموظفين على حد سواء.

العقبات وتوجهات المرحلة المقبلة

أما العقبات التي واجهت المشروع، بالإضافة إلى الوضع اللبناني الراهن، فتتمثل بشكل رئيسي بمشكلة ملاك الموظفين حيث لا يتوفر العنصر البشري الكافي. أضف إلى ذلك عدم توفر كامل التجهيزات وعدم توفر الأبنية والمساحات المناسبة لاسيما بالنسبة لخدمات المكلفين. ويعمل على تذليل هذه العقبات كل من وزير المالية ومدير المالية العام حيث تم تلزيم بناء طابقين في مالية البقاع، كما تم الإيعاز لمجلس الإنماء والإعمار لهدم بناء خاص بإحدى الوزارات تمهيداً لإشادة بناء خاص بمالية جبل لبنان، علماً أنه بالنسبة لبيروت يتم حالياً بناء خاص بمديرية الواردات في منطقة قصر العدل يتم إنجازه في مطلع السنة المقبلة، وسوف يتم تجهيزه بالمعدات الإلكترونية وبأحدث التقنيات. ■

زيارة الوفود والبعثات الأجنبية والدولية

تستحوذ تجربة المعهد المالي في ميادين التدريب والتواصل على اهتمامات الدول العربية الأخرى لاسيما منها العراق وسوريا والأردن، حيث يستقبل المعهد عدداً من الوفود من وزارات المال والتخطيط في زيارات ميدانية للإطلاع على هذه التجربة الرائدة...

من الأردن: استقبل المعهد المالي، في ٦ حزيران ٢٠٠٥، وفداً من وزارة



المالية الأردنية يتألف من أربعة مسؤولين في شؤون إدارة الموارد البشرية بهدف الإطلاع على آلية التدريب المستمر فيه وعلى برامج الموظفين الجدد وكيفية استثمار التدريب في تطوير الطاقات البشرية وملامح التدريب خارج لبنان فضلاً عن أهم التحديات التي واجهت المعهد منذ تأسيسه وخلال مواكبته لمشاريع التطوير والتحديث في وزارة المالية اللبنانية.

تأتي هذه الزيارة في إطار اتفاقية المساعدة التقنية التي وقعتها وزارة المالية الأردنية مع مجموعة تنمية التبادل في مجال التقنيات الاقتصادية والمالية GIP-ADETEF، التابعة لوزارة المالية الفرنسية والتي ساهمت في وضع حجر الأساس للمعهد المالي في العام ١٩٩٦، وتنصّ هذه الاتفاقية على مساعدة الوزارة الأردنية على تطبيق المكننة وإنشاء مركز تدريب خاص بها.

وتناول برنامج الزيارة عرضاً لدور المعهد المالي ومراحل تأسيسه وأنواع برامجه قدمتّه مديرة المعهد المالي، السيدة لمياء المبيض بساط، كما تناوب فريق التدريب على عرض مختلف البرامج المتوفرة ومنهجيات العمل والخطوات المستقبلية وخطة العمل السنوية ومواضيع أخرى. كما استعرض المشاركون دور المعهد في التواصل الداخلي والخارجي وفي تعزيز علاقات التعاون على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي لناحية تنظيم المؤتمرات، والندوات وورش العمل والتعاون التقني مع وزارة المالية الفرنسية وإنشاء شبكة الشركاء وتبادل المعلومات والخبرات وإرساء علاقات التعاون والشراكة.

في ختام الورشة، أبدى الوفد الأردني إعجابه وتقديره العميقين للجهود المبذولة في المعهد المالي وللديناميكية التي تطبع مختلف أنشطته وأمل أن يتم التعاون في المراحل المستقبلية مع وزارة المالية الأردنية لدعمها في تطوير أفضل البرامج التدريبية. ■

من العراق: استقبل المعهد المالي، في ٢٦ حزيران ٢٠٠٥، وفداً عراقياً



من ١٤ مشاركاً من كبار المسؤولين في وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية. أتت هذه الزيارة في إطار برنامج التدريب الذي نظمته المؤسسة الدولية للإدارة والتدريب (IMTI) بالتعاون مع منظمة الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي عقد في بيروت في الفترة الممتدة من ٢٣ أيار حتى ٣ حزيران ٢٠٠٥ وهو تحت عنوان "تطوير المهارات الإدارية للكادر المتقدم".

افتتحت البرنامج، السيدة لمياء المبيّض البساط، مديرة المعهد المال وتناولت الحلقة الأولى تعريف بالتنظيم وهندسة الإدارة العامة تولاها الدكتور جورج بيطار، أستاذ محاضر في الجامعة الأميركية. تلا ذلك زيارة ميدانية إلى مديرية الضريبة على القيمة المضافة حيث تعرف الوفد على الوجه الحديث لوزارة المالية. تبع الزيارة عرض موجز لمشاريع التطوير والتحديث في وزارة المالية تولاه الأستاذ سليم بلعة والسيدة رولا رزق من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدى وزارة المالية. كذلك تعرف الوفد على مهام المعهد المالي لناحية التدريب الداخلي والتواصل والتشبيك مع المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية. واختتم اللقاء بزيارة إلى المكتبة المالية وقاعات التدريب في المعهد.

اعتبر المشاركون العراقيون أن تجربة وزارة المالية مميزة ولاقت هذه الزيارة استحساناً من قبلهم وأملوا أن تتكرر هذه الدورات للمزيد من المشاركة وتبادل الخبرات بين الدول العربية.

وفي الإطار عينه كان وفد عراقي من كبار الكوادر في الوزارة عينها (١٥ مشاركاً) قد زار المعهد المالي في ١١ شباط ٢٠٠٥ بهدف الإطلاع على تجربة المعهد في مجال تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات. وكذلك كان المعهد قد استقبل وفد من ديوان الرقابة المالية في العراق (٨ مشاركين من مدراء عامين ومراقبين ماليين) في ٢٤ شباط ٢٠٠٥ للغاية نفسها. ■

من صندوق النقد الدولي: في إطار التعاون القائم ما بين صندوق النقد الدولي ومصرف لبنان من جهة، ووزارة المالية من جهة أخرى، زار وفد من قسم الشؤون الضريبية في صندوق النقد الدولي لبنان، في٢٤ أيار ٣ حزيران، للإطلاع على إجمالي حسابات القطاع العام والتزود بكافة المعلومات اللازمة من خلال الاجتماع بمسؤولين من وزارة المالية ومصرف لبنان وبعض المؤسسات والإدارات العامة كالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ومؤسسة كهرباء لبنان ومصلحة مياه بيروت وجبل لبنان وغيرها. ■

الحكومة الإلكترونية: النطاق الاستراتجي والتطبيق لدى وزارة المالية.

يتلخص مبدأ الحكومة الإلكترونية (e-government) بتحويل كافة المعاملات والإجراءات الخاصة بالإدارة العامة إلى معاملات إلكترونية يجريها المواطن والأطراف المعنية من منزله أو مكتبه دون العودة إلى مكاتب الإدارة العامة. وترتكز الحكومة الإلكترونية على تقنيات المعلوماتية والاتصالات من خلال استخدام التطبيقات الإلكترونية والأنظمة الإدارية الضرورية لخلق نظام يسهل التواصل بين الإدارة والمواطن.

إذن فإن هدف الحكومة الإلكترونية تحسين الخدمة العامة وتوثيق العلاقة بين الإدارة والمواطنين وتسهيل تبادل المعلومات بين الإدارات كافة عبر وضع شبكة معلومات مشتركة وتبسيط المعاملات الإدارية وتقليص فترة إنجازها، انطلاقاً من تطبيق معايير الحماية الإلكترونية، التي تضمن فعالية تبادل المعلومات وسرعتها مما يؤدي إلى توثيق العلاقة ما بين المواطن والإدارة وتعزيز الثقة.

تقدم الحكومة الإلكترونية العديد من الخدمات، نذكر منها: معالجة المعاملات المتعلقة بالضرائب على أنواعها، تأمين فرص عمل متخصصة، تأمين تقديمات اجتماعية، إرسال الشهادات والبطاقات، دفع المتوجبات، تقديم الطلبات، وتوفير مناشير وأدلة وأبحاث وتقارير للمواطنين...

أين وزارة المالية من هذا الطرح؟؟؟

تتحضر مديرية المالية العامة في الوقت الحالي لتطبيق الجزء المتعلق بإداراتها من مشروع الحكومة الإلكترونية وهو العمل على إنجاز الضريبة المكننة (e-taxation)، والتي تخول الأفراد والمؤسسات الاستفادة من الخدمات الرقمية.

فالجزء الضريبي من المشروع يسمح للأفراد والمتخصصين الاستعلام عن أوضاعهم وواجباتهم الضريبية. فسيتمكن المواطن من تحميل النماذج الضريبية، احتساب كافة أنواع الضرائب المتوجبة عليه، والقيام بالدفع والتصريح عبر الشبكة. كما أن الخدمات المقدمة للمكلفين تخولهم معالجة أوضاعهم الضريبية المتعلقة بالرواتب والأجور، ضريبة الدخل، الضريبة على القيمة المضافة، آليات تسجيل الشركات وغيرها من الخدمات التي ستتوفر في وقت لاحق. ■

المراقب حنا إسبر
دائرة كبار المكلفين

كلمة وصورة... لذكرى باسل فليحان (١٩٦٣-٢٠٠٥)، أحد مؤسسي المعهد المالي

من صندوق النقد الدولي حيث كان يعمل، قدِم باسل إلى لبنان حاملاً حلمه بالمساهمة في إعادة بنائه..."لشو تعلمنا وتخصصنا إذا ما بدنا نرجع نخدم بلادنا" هكذا قال لأحد الأصدقاء، وخطا واثقاً بهامته المديدة عتبة وزارة المالية اللبنانية، عاملاً إلى جانب الوزير فؤاد السنيورة على قيادة مشروع طموح للإصلاح والتغيير. استقدم غيره من الخبراء اللبنانيين للعمل إلى جانبه في إدارة مشاريع التحديث في المالية العامة والجمارك والشؤون العقارية والمساحة. وشهدت الأيام لتفاني باسل وفريق عمله ولقربهم من حياة الوزارة وهمومها، ولعملهم في سبيل المصلحة العامة، فسطروا جميعاً في يومياتهم تاريخاً جديداً للإدارة المالية في البلاد.

في الصورة (أيلول ١٩٩٥) نراه إلى جانب الوزير فؤاد السنيورة خلال زيارة إلى وزارة المالية الفرنسية هدفت إلى توقيع مذكرة التفاهم التي بموجبها تأسّس المعهد المالي...



رَحَلَ باسل، المُحِبّ المتواضع القدوة... على غفلة منّا ومن الوطن. لكن إنجازاته خالدة. سيبقى في البال، والحسرة في القلب... رحمه الله... كم يَصعب قول هذه الكلمات، وكم يَصعب تصديقها.

سيرة الشهيد باسل فليحان



وُلد باسل فليحان في عين زحلتا في أيلول ١٩٦٣.. متزوج وله ولدان. عُرف باسل برصانته وأخلاقه العالية ومن سماته بسمة لا تفارق شفتيه مع الحزم في اتخاذ القرارات.

الدراسة: سنة ١٩٨٤، نال شهادة بكالوريوس في الاقتصاد من الجامعة الأميركية في بيروت. وحصل سنة ١٩٨٥ على شهادة ماجستير في الاقتصاد التنموي والعالمي من جامعة "يال"، في الولايات المتحدة. حاز باسل شهادة دكتوراه في الاقتصاد سنة ١٩٩٠ من جامعة كولومبيا، في نيويورك.

الحياة المهنية: شغل باسل منصب مستشار في دائرة الشرق الأوسط في البنك الدولي من سنة ١٩٨٧ حتى ١٩٨٨، ثم منصب مستشار المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي من سنة ١٩٩١ حتى ١٩٩٣.

بعد عودته إلى لبنان، شغل منصب المستشار الاقتصادي لوزير المالية، وتولى إدارة مشروع البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية في وزارة المالية والمتعلق بتعزيز إدارة الواردات وذلك في الفترة من ١٩٩٣ حتى ١٩٩٩. وشغل في نفس الفترة (١٩٩٤ حتى ٢٠٠٠) منصب أستاذ محاضر في الجامعة الأميركية في بيروت حيث درّس مادة الاقتصاد.

قدّم استشارات لرئيس الوزراء ولوزير المالية حول سياسات الاقتصاد الكلي، وتحضير وتنفيذ الموازنة العامة، والسياسة التجارية، وإدارة الضرائب والإنفاق. وترأس جهود الحكومة الآيلة إلى دخول الأسواق العالمية من طريق إصدار سندات يوروبوند (بين عامي ١٩٩٤ـ ١٩٩٨). كما مثّل وزارة المالية في المفاوضات مع وكالات التصنيف الائتماني العالمية، والمؤسسات المتعددة الجهات والمؤسسات المالية العالمية الخاصة. شارك في المناقشات والمفاوضات حول الاتفاقات المتعلقة بالضرائب والاستثمار. وساهم إلى جانب الوزير فؤاد السنيورة في قيادة جهود وزارة المالية للإصلاح وضمنها تصميم وتنفيذ وإدارة مشاريع مكننة مديرية المالية العامة، وإدارة الجمارك ومديرية الشؤون العقارية والسجل العقاري وتأسيس المعهد المالي والمكتبة المالية.

سنة ٢٠٠٠، انتخب نائباً عن مدينة بيروت في البرلمان اللبناني. وترأس لجنة الاقتصاد والتجارة والصناعة والتخطيط البرلمانية.

عام ٢٠٠٣، تسلّم حقيبة وزارة الاقتصاد والتجارة ومثّل رئيس مجلس الوزراء ووزارة المالية في المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي حول اتفاق الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية.

عاد باسل فليحان في ١٣ شباط، ليكون رفيق الرئيس الشهيد في استشهاده ودخل في صراع مع الموت دام ٦٤ يوماً جراء الحروق البالغة التي أصابته خلال الجريمة الإرهابية.

نقلاً عن جريدة المستقبل - الثلاثاء ١٩ نيسان ٢٠٠٥ - العدد ١٨٩٥ - الصفحة الأولى

بنين وبنات



- رزقت منسقة التدريب، دانيا سنو شاهين (المعهد المالي) بمولودة أسمتها زيان



- رزق المراقب شربل اغناطيوس (دائرة كبار المكلفين) بمولودة أسماها سيرينا



- رزقت المراقبة رولا الحداد (دائرة الاسترداد– الضريبة على القيمة المضافة) بمولود أسمته جو
- رزقت المراقبة فوزية خارين (دائرة ضريبة الدخل) بمولود أسمته أحمد
- رزقت المراقبة الرئيسية غلاديس الخوري (مالية لبنان الشمالي) بمولود أسمته نيكولا
- رزقت المراقبة غادة الخوري (مالية لبنان الشمالي) بمولودة أسمتها ميشال
- رزقت المراقبة نورما فرح (مالية لبنان الشمالي) بمولودة أسمتها كريستيل
- رزقت المراقبة منال زهرة (مالية لبنان الشمالي) بمولودة أسمتها جنى
- رزق المراقب صفوان كيال (مالية لبنان الشمالي) بمولودة اسماها ياسمين
- رزق المراقب الرئيسي صلاح الدين اسماعيل (مالية لبنان الشمالي) بمولود أسماه محمد



- رزق المراقب الرئيسي عماد ابو ريحان (مالية لبنان الشمالي) بمولود اسماه كريستيان



- رزقت المراقبة سلمى الأيوبي (مالية لبنان الشمالي) بمولود أسمته محمد
- رزقت المستكتبة يولاّ الخوري (مالية لبنان الشمالي) بمولود اسمته جومايكل
- رزق السيد طوني أبو زيد (مالية جبل لبنان) بمولود أسماه داني
- رزقت السيدة رولا حيدر (موظفة في مالية جبل لبنان) بمولود أسمته رامي
- رزق المراقب الرئيسي معين عبد الله (مالية جبل لبنان) بمولودة أسماها فيرا
- رزقت المراقبة رمزة أبو رجيلي (مالية البقاع) بمولود أسمته شربل
- رزقت المراقبة كارين أبو عسلي (مالية البقاع) بمولودة أسمتها رومي
- رزق المراقب بسام قاسم (مالية البقاع) بمولود أسماه بهاء
- رزق المراقب حسين موسى (مالية البقاع) بمولود أسماه علي
- رزق المراقب جورج صفير (مالية البقاع) بمولودة أسماها تاتيانا
- رزقت المراقبة الرئيسية إيليان شعنين (مالية البقاع) بمولود أسمته كريستيان
- رزقت المراقبة لينا لويس (مالية البقاع) بمولودة أسمتها ميريام
- رزقت السيدة فطومة حيدر (المركز الآلي، مالية البقاع) بمولودة أسمتها إلاء

زواج



- المراقب غسان إسحق (الضريبة على القيمة المضافة: دائرة التحصيل) من المراقبة دانيال النقور (مالية جبل لبنان)
- المراقبة جيهان قاصوف (مالية جبل لبنان) من السيد زياد جريساتي
- المراقب داني ديب (مالية جبل لبنان) من مراقبة التحقق ألين خوري
- المراقبة الرئيسية نجلا حجار (مالية البقاع) من السيد سمير سعد
- المراقبة لينا لويس (مالية البقاع) من السيد بيار شبيب
- المراقبة حياة مراد (مالية البقاع) من السيد حسين مراد
- المراقبة يمنى دني (مالية البقاع) من السيد زياد طقطق

تحصيل علمي

نالت المراقبة ماريان راجحة (مالية جبل لبنان) دبلوم دراسات عليا متخصصة في إدارة المحاسبة والمال من الجامعة اللبنانية بدرجة جيد جيداً.

لنشر أخباركم في "حياة الوزارة" الرجاء إرسال المعلومات مرفقة بالصور إلى مندوبي حديث المالية في كافة الماليات:

داني شاكر: مالية البقاع
ميراي الحاج: مالية جبل لبنان
جيزيل بحصة: مالية لبنان الشمالي
سهير أسطا: مالية لبنان الجنوبي
عبد الله عبد الله: مالية النبطية

حلقات عرض ونقاش لطلاّب الجامعات

عادت المكتبة المالية لتقوم بجهود لتحسين التواصل مع الجامعات ومعاهد التعليم العالي بما يسمح للشباب الجامعي بالتعرّف عن كثب بوزارة المالية وبالنظام الضريبي في لبنان وبالمعلومات وبالإحصاءات حول المواضيع المالية المختلفة. فاستقبلت مجموعة طلاب من الجامعة الأميركية للعلوم والتكنولوجيا (AUST) بتاريخ ١٤ نيسان ٢٠٠٥، تمّ خلالها:

- التعريف بوزارة المالية وبالمعهد المالي وبالمكتبة المالية لاسيّما بمركز المعلومات العامة التابع للبنك الدولي.
- التعريف بدور وعمل وزارة المالية وبنظام الضرائب في لبنان وببعض الإحصاءات المتوفرة في وزارة المالية.
- زيارة ميدانية إلى مديرية الضريبة على القيمة المضافة.

يذكر أن الزّيارة الميدانية نالت اهتماماً بارزاً من الطلاب الذين ملؤوا استمارة نوّهوا فيها بالمبادرة، لاسيّما في قسم الضريبة على القيمة المضافة، وأن لقاءات مماثلة ستنظّم بشكل دوري لمجموعات أخرى خلال العام.



قاعدة بيانات المكتبة المالية على الشبكة ...

وضعت المكتبة المالية قاعدة بياناتها على موقع المعهد المالي على الإنترنت. فيمكنكم البحث عن مراجع باللغة العربية والفرنسية والإنكليزية في الحقل المالي، والاقتصادي، والقانوني، والإداري، زوروا موقع المعهد: www.if.org.lb.

ملاحظة: للإطلاع على مضمون المراجع واستعارتها عليكم زيارة المكتبة المالية.

كتاب من المكتبة المالية

اقتصاد لبنان السياسي ١٩٤٨-٢٠٠٢: في حدود الليبرالية الاقتصادية/ توفيق كسبار.

يتناول هذا الكتاب تقوم الاستراتيجية الإنمائية لنظام الليبرالية الاقتصادية بناءً على تجربة لبنان الاقتصادية خلال فترة ١٩٤٨-٢٠٠٢.

ويقوم الكتاب في البداية بمراجعة النظريات الاقتصادية السائدة والبديلة التي تدرس أسس التنمية الاقتصادية. ومن ثم يجري تقويماً منهجياً للأداء الاقتصادي البحث والتنموي للاقتصاد اللبناني.

كما ويقدم الكتاب شرحاً لديناميكية النظام الاقتصادي من وجهة نظر الفكر المسمى "ما بعد كينز" (Post-Keynesian) مع تركيز على شرح السلوك المؤسساتي.

ويركز الكتاب أيضاً على الأزمة النقدية غير المسبوقة التي بلغت أوجها عام ١٩٨٧، وعلى سلوك المؤسسات المصرفية خلال الأزمة. لقد مسحت الأزمة معظم الثروة المحلية ودولرت الاقتصاد على نحو لا يزال يؤثر سلباً على الأداء الاقتصادي. أما إعادة البناء خلال التسعينات فقد اتبعت استراتيجية الليبرالية الاقتصادية ذاتها. فبقيت نسب النمو ضعيفة وكثر الهدر وارتفع الدين العام، ما أدى إلى وضع النظام الاقتصادي في طريق من الصعب الاستمرار بها.

وفي الخلاصة، لم يؤد نظام الليبرالية الاقتصادية إلى نمو وإنماء كبيرين رغم وجود ظروف مؤاتية استثنائية. وقد كان الفشل الأكبر في مجال المهارات والتصنيع وتوزيع الدخل المتوافق مع الاستقرار الاجتماعي والسياسي. وتختم الدراسة باقتراح العناصر الرئيسية لاستراتيجية تنمية للبنان. ■



RÉDACTION ET PRODUCTION
La lettre interne du ministère des Finances
Éditée par l'Institut des Finances
Adresse: 512, Corniche al-Naher
B.P. 16-5870, Beyrouth, Liban
Tél: 01-425146/7/9 **Fax:** 01-426860
Site Internet: www.if.org.lb

Réalisation: Loubna Boustany
Supervision: Lamia El Moubayed Bissat
Photographe: la caméra de l'Institut
Mise en page et impression par: Salim Dabbous Printing Press
Rédaction: Des fonctionnaires du MdF et toute l'équipe de l'IdF